

المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع

العدد ١، لعام ٢٠٢٠

الترقيم الدولي الموحد: (للمطبوعات) ٢٦٨٢-٤٢١٣

الترقيم الدولي الموحد: (الإلكتروني) ٢٦٨٢-٤٢٢١

الوظيفة الاجتماعية للشركات

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): 10.21608/ijdj1.2020.50567.1044

الصفحات ٩ - ٣١

محمد محمد عبد اللطيف

أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة المنصورة

المراسلة : محمد محمد عبد اللطيف، أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

البريد الإلكتروني : mohabdelatif@yahoo.com

تاريخ الإرسال : ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠، تاريخ القبول: ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠

نسخة توثيق المقالة : محمد محمد عبد اللطيف الوظيفة الاجتماعية للشركات، المجلة الدولية للفقہ والقضاء والتشريع،

العدد ١، لعام ٢٠٢٠، صفحات (٩-٣١).

الوظيفة الاجتماعية للشركات

محمد محمد عبد اللطيف

أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة المنصورة

الملخص

لعل من أبرز التطورات التشريعية الحديثة التي تتعلق بالمشروعات هو الإتجاه إلى إعادة التفكير في مكانة المشروع في المجتمع؛ حتى يتلاءم مع حقائق القرن الواحد والعشرين. وتستهدف التشريعات إقامة نموذج جديد بحيث يشغل مكانة أساسية في المجتمع، ويكون له بعد بيئي وإجتماعي، وبحيث لا ينحصر دوره في مجرد تحقيق الربح.

ويمكن أن نرصد ثلاثة تطورات مهمة في هذا السياق: النص على مصلحة الشركة بوصفها شخصاً معنوياً، وتقرير مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، والشركات ذات المهمة. وهذه التطورات لم تتقرر إلا حديثاً جداً في بعض التشريعات، وخصوصاً في التشريع الفرنسي الصادر في ٢٢ من مايو ٢٠١٩ بشأن تنمية وتحول المشروعات.

وفي هذا البحث نضع تحت بصر المعنيين بقانون الشركات هذه التطورات التي يمكن الرجوع إليها من أجل تطوير القانون المصري.

الكلمات المفتاحية: شركات - مشروعات - مصلحة الشركة - مصلحة اجتماعية للشركات - مسؤولية اجتماعية للمشروعات- الشركة ذات المهمة.

Corporate Social Function

Mohamed Mohamed Abd El-Latif

Professore of Public Law, Faculty of Law, Mansoura University

Abstract

Perhaps one of the most prominent recent legislative developments related to projects is the trend to rethink the status of the project in society, To be consistent with the realities of the twenty-first century. Legislation aims to establish a new model so that it occupies a fundamental position in society, and has an environmental and social dimension, and so that its role is not limited to mere profit making.

We can monitor three important developments in this context: the stipulation of the interest of the company as a legal person, and the determination of the principle of social responsibility for projects and important companies. These developments were not decided until very recently in some legislations, especially in the French legislation issued on May 22, 2019 regarding the development and transformation of enterprises.

In this research, we put under the sights of those concerned with corporate law these developments that can be referred to in order to develop Egyptian law.

key words: Companies - projects - company interest - corporate social interest - projects social responsibility - mission company

المقدمة

موضوع البحث

لا يقتصر دور المشروعات في تنفيذ التنمية المستدامة على المجال الاقتصادي، لكنه يمتد أيضاً إلى المجال الاجتماعي، على الرغم من أن مساهمتها في هذا المجال ترتبط بنشاطها.

وتبدو مساهمة المشروعات في المجال الاجتماعي في موضوعين كانا ومازالا محلاً للتطور السريع: مصلحة الشركة بوصفها شخصاً معنوياً، والمسئولية الاجتماعية. فالمشروعات أصبحت تستهدف مصلحة أخرى إلى جانب مصلحتها الأساسية وهي تحقيق وإقتسام الربح، وهذه المصلحة الجديدة هي مصلحة الشركة كشخص معنوي، وذلك من أجل العمل على ازدهارها واستمرارها؛ الأمر الذي يسهم في تدعيم التنمية المستدامة.

وإلى جانب مصلحة الشركة أصبح واجباً على المشروعات الأخذ في الاعتبار بمناسبة اتخاذ قراراتها الأبعاد البيئية والاجتماعية المرتبطة بنشاطها، وهذه هي المسئولية الاجتماعية للمشروعات.

وقد درج الفقه على استعمال تعبير مصلحة الشركة، بينما يستخدم تعبير المسئولية الاجتماعية للمشروعات على الرغم من أن المشرع قد تناولهما في قانون ٤٦٨ في ٢٢ من مايو ٢٠١٩ في نص واحد بمناسبة تعديل المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني.

وأخيراً أضاف قانون ٢٢ من مايو ٢٠١٩ إمكانية قيام الشركة بمهمة في المجال الاجتماعي أو البيئي، وهو حكم يعزز دور الشركات في المجال الاجتماعي.

وعلى ذلك تشكل مصلحة الشركة، والمسئولية الاجتماعية للمشروعات، والشركات ذات المهمة الإسهام الاجتماعي لهذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة، أو القيام بوظيفة اجتماعية بعداً عن موضوع نشاطها، ولم يتدخل التشريع لتنظيم هذه المساهمة إلا حديثاً، كما حدث في فرنسا التي تدخل فيها المشرع بقانون رقم ٤٦٨ في ٢٢ من مايو ٢٠١٩، وهو القانون الذي سنعرض له تفصيلاً في هذا البحث.

خطة البحث ومنهجه

يتناول البحث النقاط الثلاث التي سبق بيانها وهي: مصلحة الشركة، والمسئولية الاجتماعية للمشروعات، والشركات ذات المهمة. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الموضوعات لم يتناولها القانون المصري الخاص بالشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨، ومن ثم تقتصر دراستنا لهما على القانون الفرنسي.

وإذا كانت هذه الدراسة تقتصر على القانون الفرنسي بصفة أساسية إنها تقتصر أيضاً على دراسة التطور الحديث بشأن مصلحة الشركة، والمصلحة الاجتماعية للشركة والمسئولية الاجتماعية للمشروعات، والشركات ذات المهمة على النحو الذي قرره القانون رقم ٤٦٨ في ٢٢ من مايو ٢٠١٩، وهو الأمر الذي يفسر أيضاً الاقتصار على الأبحاث الحديثة التي تناولت موضوع البحث على النحو الذي حددناه.

ويرتبط الموضوعات الثلاثة ببعضها ارتباطاً وثيقاً؛ لأن كل منها يشكل قيداً على الشركة، وفي نفس هذا الوقت تستهدف القيود الثلاثة إلى تحقيق وظيفة اجتماعية للشركة، وتمكين الأخيرة من الإسهام في التنمية المستدامة التي لم تعد تقتصر على الأشخاص العامة وإنما أصبحت تسهم فيها الأشخاص الخاصة أيضاً. ومن نحن بصدد تطور حديث نضعه أمام المشرع المصري الذي لا يُستبعد يوماً أن يفكر في متابعته والنص عليه. وفي ضوء هذا التقديم تكون معالجة موضوع هذا البحث على النحو الآتي:

- المبحث الأول: مصلحة الشركة
- المبحث الثاني: المسئولية الاجتماعية للمشروعات
- المبحث الثالث: الشركات ذات المهمة

المبحث الأول

مصلحة الشركة

يتطلب التعرض لمصلحة الشركة بحث مضمون الفكرة (المطلب الأول) ونطاقها (المطلب الثاني)، والجزاء المترتب على مخالفتها (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم مصلحة الشركة

التكريس التشريعي لفكرة مصلحة الشركة

صدر قانون PACTE في فرنسا في ٢٢ من مايو ٢٠١٩ بشأن تنمية المشروعات وتحولها^(١). ويستهدف هذا القانون تنمية المشروعات الفرنسية، وإعادة التفكير في مكانتها في المجتمع. وتدور أحكام هذا القانون حول ثلاثة محاور: مشروعات أكثر حرية، ومشروعات أكثر ابتكاراً، ومشروعات أكثر عدالة.

والدعوة إلى مشروعات أكثر عدالة قد لا تبدو جديدة؛ لأنها كانت موجودة منذ تقرير Brundtland الشهير عن التنمية المستدامة في العام ١٩٨٧؛ ومن هذا الوقت ارتفعت أصوات عديدة لإدانة الأهداف قصيرة المدى التي يتبعها بعض المستثمرين والشركات، وللمناداة لسلوك أخلاقيات جديدة.

وفي إطار هذا المحور الثالث تدرج المادة ٦١ من القانون الجديد التي تضمنت تعديل المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني. وينص هذا التعديل على إضافة فقرة ثانية إلى هذه المادة بحيث يكون نصها الآتي: تدار الشركة لمصلحتها، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطها^(٢).

وعلى ذلك لا يؤثر التعديل الجديد على بقاء الفقرة الأولى من المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني التي تنص دائماً على أنه: يجب أن يكون للشركة محل مشروع وأن تؤسس من أجل المصلحة المشتركة للشركاء^(٣). ومن المعلوم أن هذه المصلحة المشتركة هي مجرد تحقيق الربح واقتسامه. ومن ثم تضيف الفقرة الثانية نوعاً آخر من المصلحة التي تدار الشركة من أجلها، وهي مصلحة الشركة التي تختلف عن المصلحة المشتركة للشركاء^(٤).

تطور مفهوم فكرة مصلحة الشركة

كان النص في بدايته طموحاً بدرجة كبيرة. فقد كان قانون Macron ينص في صياغته الأولى في ٢٠١٤ على أنه: يجب أن تدار الشركة بما يحقق مصلحتها العليا بشكل أفضل، مع احترام المصلحة العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية^(٥).

وقد استخدم واضعو النص اصطلاح المصلحة العليا، وهو يعني أن مصلحة الشركة تعلو على مصلحة الشركاء، غير أن هذا العلو لا يعفيها من احترام المصلحة العامة الاقتصادية. وهذا النص على هذا النحو كان يمكن أن يؤدي إلى تعارض مصلحة الشركة مع المصلحة العامة الاقتصادية؛ ولذلك لم يظهر هذا النص في الصياغات اللاحقة لمشروع القانون، بل وبشكل خاص في صياغته النهائية.

^(١) Loi du 22 mai 2019 relative à la croissance et la transformation des entreprises", loi relative au plan d'action pour la croissance et la transformation des entreprises (PACTE)

^(٢) "La société est gérée dans son intérêt social, en prenant en considération les enjeux sociaux et environnementaux de son activité".

^(٣) "Toute société doit avoir un objet licite et être constituée dans l'intérêt commun des associés".

^(٤) لم يحظ موضوع مصلحة الشركة بدراسات كافية في الفقه المصري. انظر بشكل خاص : الدكتور حسين الماحي ، الشركات التجارية وقواعد سوق الأوراق المالية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٢٠ ، القاهرة ، ص ٥٨ وما بعدها. أنظر أيضاً رسالة سيادته للدكتوراه:

H.El Mahi, La protection de l'intérêt social de la société anonyme, thèse, Nantes, 1990

^(٥) "Intérêt supérieur".

وقد اتخذ تقرير لاحق هو تقرير Notat et Sénard⁽⁶⁾ موقفاً وسطاً. فقد اقترح النص على أن تدار الشركة لمصلحتها الخاصة بها، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطها⁽⁷⁾. ومن ثم أقر الاقتراح وجود مصلحة خاصة للشركة متميزة عن مصلحة الشركاء، وتجنب في نفس الوقت الإشارة إلى ضرورة مراعاة المصلحة العامة الاقتصادية اكتفاءً بالأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاط الشركة.

وإذا كانت الصياغة التشريعية التي أقرها البرلمان في قانون PACTE انتهت إلى تبني اصطلاح "مصلحة الشركة"⁽⁸⁾ يكون السؤال المطروح تحديد المقصود بهذا الاصطلاح.

المقصود بمصلحة الشركة

وصف المصلحة التي تدار الشركة لتحقيقها بكونها مصلحة الشركة لا يعني سوى أنها مصلحة خاصة بالشركة. غير أنه يجب تحديد هذه المصلحة التي تتميز بالضرورة عن مصلحة الشركاء.

فكرة مصلحة الشركة⁽⁹⁾ هي فكرة تقليدية، ومعروفة لدى الاختصاصيين في قانون الشركات، وهي محل للدراسة في كتاباتهم ، وإن كان الاختلاف واضحاً فيما بينهم في تحديد مفهوم هذه الفكرة. فالبعض يرى أنها أداة ضبط للشركة في يد القاضي⁽¹⁰⁾ من أجل تقدير ملاءمة عمل. وهذا الاتجاه كان منتقداً؛ لأنه يترك للقاضي مهمة تحديد المخالفة التي يجب أن تكون محددة وموضوعية.

ويرى البعض الآخر من الفقه أن مصلحة الشركة هي مصلحة الشركاء مأخوذة بصفة جماعية، وأنه نظراً لأن هذه المصلحة يعبر عنها وفقاً لمبدأ الأغلبية، فمن ثم يتم تحديد مصلحة الشركة بواسطة الأغلبية في الجمعيات العمومية. وتقوم هذه الفكرة على أساس أن الشركة عقد، وهي فكرة صحيحة وقت تأسيس الشركة، أما بعد تأسيسها تكون لها حياتها الخاصة التي تفصل عن الأشخاص المؤسسين لها، فمصلحة الشركة خاصة بالشركة بصرف النظر عن مصلحة أغلبية الشركاء⁽¹¹⁾.

وأخيراً يرى البعض الأخذ في الاعتبار أنشطة الشركة المحددة في وثيقة الشركة التي يمكن للأخيرة ممارستها. وهذا الرأي تعرض بدوره للنقد؛ لأنه يمكن أن تقع عمليات ليست على علاقة بالموضوع الاجتماعي للشركة أو نشاطها، ومع ذلك فلا تستدعي تلقائياً توقيع الجزاء⁽¹²⁾.

وقد أخذت محكمة النقض بدورها بفكرة مصلحة الشركة، غير أنها لم تتبن موقفاً من هذه الآراء، ولم تحدد بصورة إيجابية المقصود بمصلحة الشركة. ومع ذلك لم تأخذ المحكمة في الاعتبار مصلحة الشركاء أو المساهمين، واكتفت الدائرة الجنائية بالقول إن القضاة هم الذين يقومون بتقدير ما إذا كان العمل مخالفاً لمصلحة الشركة⁽¹³⁾.

وعلى ذلك اقتصر قانون PACTE على تكريس فكرة قضائية أرساها القضاء من قبل، وموجبها اعتبار مصلحة الشركة الشركة هي مصلحتها الأساسية بوصفها شخصاً معنوياً مستقلاً عن مصلحة الشركاء.

ولم يشأ واضعو القانون تعريف مصلحة الشركة؛ ففي نظرهم أن هذه الفكرة لم تكن محلاً أبداً للتعريف من جانب المشرع؛ ولأن تطبيقها الواقعي السليم يرتكز أساساً على مرونتها الكبيرة، الأمر الذي يجعلها غير قابلة على حصرها في معايير مسبقة⁽¹⁴⁾.

وبالإضافة إلى ذلك يرجع عدم تعريف مصلحة الشركة إلى صعوبة، بل واستحالة التعريف ذاته؛ لأن جوهر الأفكار المعيارية العامة standard هو عدم تعريفها من جانب القانون؛ وذلك لحسن استخدامها من جانب القاضي، وتظل هذه الأفكار لا غنى

⁽⁶⁾ N. Notat et J.D. Sénard, L'entreprise, objet d'intérêt collectif, Rapport aux Ministres de la transition écologique et solidarité, de justice, 2018.

⁽⁷⁾ "La société doit être gérée dans son intérêt propre en considérant les enjeux sociaux et environnementaux de son activité".

⁽⁸⁾ « L'intérêt social »

⁽⁹⁾ "Intérêt social" "intérêt sociétale".

⁽¹⁰⁾ "Instrument de police des sociétés" Schapira, L'intérêt social, RTD com. 1971.p. 970.

⁽¹¹⁾ Paillusseau, Le fondement de droit moderne des sociétés, JCP, E, 1986, n.14684 Bouloc

⁽¹²⁾ Crim. 24 oct. 1996, no 95-85.683, Rev. Sociétés, 1997. 373, obs.

⁽¹³⁾ B.Bouloc, Abus des biens sociaux, Répertoire des sociétés, 2019, n.80

⁽¹⁴⁾ R. Arokélian, Loi PACTE : aspects de droit des sociétés, AJ con-trats, 2019, p. 272, Etude d'impact, p. 545.

عنها من أجل استيعاب تنوع الحالات الواقعية. ومع ذلك يعيب عدم تعريف مصلحة الشركة، وغيرها من هذه الأفكار المعيارية العامة، أنه يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن القانوني؛ بسبب مضمونها المتغير^(١٥).

ومصلحة الشركة، كما جاء في تقرير Vienot في العام ١٩٩٥، هي مصلحة الشخص المعنوي نفسه أي المشروع باعتباره لاعباً اقتصادياً^(١٦) مستقلاً، يستهدف تحقيق غايات خاصة به، ويتميز عن غايات الشركاء، والأطراف المعنية الأخرى. وهذه المصلحة تتلخص في ضمان ازدهار المشروع واستمراره^(١٧)، بل وقدرته أيضاً على الابتكار^(١٨) وإدراج مصلحة الشركة في الفقرة الثانية من المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني بعد الفقرة الأولى الخاصة بمصلحة الشركاء المشتركة يعني أن المشرع قد قصد ضمناً أنهما فكرتان متميزتان، إحداهما لا تختلط بالأخرى.

وكما يقول البعض: إن مصلحة الشركة تفهم على أنها المصلحة الخاصة بالشركة بوصفها كياناً متميزاً متمتعاً بالشخصية المعنوية.

وهذا الرأي يتفق مع ما تضمنته المذكرة الإيضاحية Exposé des motifs الخاصة بالقانون التي توضح أن الشركات لا تدار لمصلحة الأشخاص، وإنما لمصلحتها المستقلة؛ ومن أجل استهداف أغراض خاصة بها^(١٩).

الانتقادات الموجهة إلى التكريس التشريعي في قانون PACTE للمصلحة الاجتماعية

يرى بعض الكتاب أن تكريس قانون PACTE لفكرة مصلحة الشركة لم يكن ضرورياً؛ لأن القضاء سبق أن أرساها؛ فمحكمة النقض تستخدم الفكرة منذ مدة طويلة لمراقبة صحة قرارات المديرين والشركاء في حالات "أساءة حق التصويت، وتقدير السبب السليم للعزل، ومسئولية مدير الشركة"^(٢٠).

ويستطرد هؤلاء أن إدراج مصلحة الشركة في المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني لم يكن له إذن أي مبرر، ما لم يكن مقترناً من جانب المشرع بتقديم تعريف جديد لهذا الاصطلاح، أو بإعطاء توجيه يتعلق بمجال أو مضمون الفكرة. وهو الأمر الذي لم يفعله إلا ضمناً بالإشارة إلى إدارة الشركة، وهو ما يعني هروباً من المشكلة^(٢١).

وعلى الرغم من سلامة هذا النقد إلا أن تدخل المشرع على هذا النحو يظل مفيداً؛ من أجل منح سند تشريعي ملزم للفكرة القضائية الخاصة بمصلحة الشركة^(٢٢).

المطلب الثاني

نطاق فكرة مصلحة الشركة

التطبيق القضائي لفكرة مصلحة الشركة

كان القضاء يوقع جزاءات في حالة مخالفة قرارات أو أعمال مصلحة الشركة؛ وكانت هذه المصلحة تعد سنداً أساسياً لتدخل القاضي في حياة الشركة، ولم يتردد في استخدامها صراحة في أحكامه. وتناول القضاء لفكرة مصلحة الشركة على هذا النحو ظهر في موضوعات متعددة مثل: تعيين مدير مؤقت، وإساءة الأغلبية، وإساءة استعمال أموال الشركة، والقرارات غير العادية للإدارة.

⁽¹⁵⁾ J. Heinlch, Intérêt propre, intérêt supérieur, intérêt social, Rev. So-ciétés, 2018, p. 568.

⁽¹⁶⁾ "Acteur économique"

⁽¹⁷⁾ J. Paillusseau, Entreprise et société. Quels rapports ? Quelle ré-forme ? D. 2018, p. 1395 ; D. Schmidit, La loi PACTE et l'intérêt social, D. 2019, p. 633.

⁽¹⁸⁾ N. Notat et J.D. Sénard, précité, p. 42.

⁽¹⁹⁾ J. Heinich, Intérêt propre, intérêt supérieur, intérêt social, Rev. So-ciétés, 2018, p. 568.

⁽²⁰⁾ A. Tadros, Regard critique sur l'intérêt social et la raison d'être de la société dans le projet de la loi PACTE, D., 2018, p. 1763.

⁽²¹⁾ D. Schmidit, La loi pacte et l'intérêt social, D. 2019, p. 633.

⁽²²⁾ I. Desbarats, De l'entrée de la RSE dans le code civil. Une évolution majeure ou symbolique ? Droit social, 2019, p. 47.

وتظل معظم هذه الأعمال في القانون الجديد متعلقة بمصلحة الشركة. وحتى يمكن التعرف على الأعمال التي ترتبط بمصلحة الشركة يجب التمييز بين الأعمال المرتبطة بإدارة الشركة، وتلك المتعلقة باختصاص الشركاء التي تبدو في خارج دائرة المصلحة الاجتماعية.

وهذا التمييز يجد أيضاً سنداً قانونياً في الفقرة الثانية من المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني التي تنص على أنه: تدار الشركة لمصلحتها. وهذا التمييز يثير التساؤل عما إذا كان تكريس مصلحة الشركة لا يتعلق إلا بالقرارات الخاصة بإدارة الشركة، وليس بقرارات الجمعية العمومية للشركاء.

لقد تبنت محكمة النقض معياراً عضوياً تطبقه بصورة جامدة ومؤداه أن القرارات الصادرة من هيئات إدارة الشركة^(٢٣) هي التي يمكن أن تتعلق بمصلحة الشركة، على عكس القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية^(٢٤).

وعلى سبيل المثال لا يعد قراراً يدخل في إدارة الشركة قرار زيادة رأس المال^(٢٥)، ما لم تتدخل الجمعية العمومية من أجل اعتماد قرارات مجلس الإدارة^(٢٦).

ومع ذلك فمصلحة الشركة ليست دائماً مسألة إدارة فقط؛ فالقضاء يفرض في بعض الظروف احترام هذه المصلحة من جانب الشركاء أنفسهم وليس فقط من جانب المديرين. وعلى ذلك قضت محكمة النقض بمجازاة إساءة الأغلبية في حالة اتخاذ قرار يخالف المصلحة الاجتماعية؛ لأنه قد اتخذ بهدف وحيد هو تمييز أعضاء الأغلبية إضراراً بالأقلية^(٢٧). ووفقاً أيضاً لمجلس الدولة يوجد عمل غير عادي للإدارة في حالة إلقاء نفقة، أو خسارة الاستقلال التجاري^(٢٨)، وهذا يعني أن المجلس يقدر الصفة غير العادية لقرار الإدارة بالنظر فقط للمصلحة الخاصة بالمشروع^(٢٩).

المطلب الثالث

جزاء مخالفة مصلحة الشركة

تطبيق القواعد العامة في المسؤولية في قانون الشركات

تطبق القواعد العامة في المسؤولية في قانون الشركات. وهنا يتعين التمييز بين جزاء البطلان، ومسئولية المديرين في مواجهة الغير وفي مواجهة الشركة، وأخيراً مسؤولية الشركة ذاتها.

عدم جواز توقيع جزاء البطلان

إن مخالفة المادة الجديدة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني لا تؤدي إلى توقيع جزاء البطلان، سواءً كان البطلان يتعلق بالشركة، أو بالقرارات الصادرة من هيئات إدارة الشركة.

ففيما يتعلق ببطلان الشركة فقد أدخل قانون PACTE تعديلاً على المادة ١/١٨٤٤ الفقرة الأولى التي تحدد هذا البطلان على حالات محددة على سبيل الحصر ليس من بينها مخالفة المادة ٢/١٨٣٣، بينما تؤدي مخالفة المصلحة المشتركة للشركاء إلى توقيع البطلان، ومن ثم لا يجوز تقرير بطلان الشركة إذا كانت إدارتها تمت بالمخالفة لمصلحتها الاجتماعية، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى لا يجوز أيضاً أن يكون جزاء مخالفة المادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني بطلان القرار الصادر من أجهزة إدارة الشركة؛ وفقاً للتعديل الذي أدخلته اللجنة الخاصة ببحث مشروع القانون، فالقاضي من وجهة نظر اللجنة ليس له أن يقوم بتقدير مطابقة قرار الشركة للمصلحة الاجتماعية، حتى لا يتدخل أكثر من اللازم في إدارة الشركة وتوجهاتها.

⁽²³⁾ "Organes de direction"

⁽²⁴⁾ M. Cozian, A. Viandier et F. Deboissy, Droit des sociétés, LexisNexis 2017, n. 598.

⁽²⁵⁾ Com. 25 sept. 2012, n. 11-18312, Rev. Sociétés, 2013, p. 286, note J.F. Barbieri, D. 2012, p. 2302, obs. A. Lienhard.

⁽²⁶⁾ Com. 12 janv. 1993, n. 91-12548, Rev. des sociétés, 1993, p. 426, note B. Sountourens.

⁽²⁷⁾ Com. 18 av. 1961, n. 59-11394, JCP, 1961, II. 12164, note D.B.

⁽²⁸⁾ Poussière, concl. Ss. CE, 5 janv. 1965, n. 62099, Droit fiscal, 1970, n. 3, p. 23.

⁽²⁹⁾ CE, sect. 13 juill. 2016, n. 375801, SA Monte Paschi, Banque, Rev. Sociétés, 2016, p. 39, obs. J.L. Pierre ; RD fiscal, 2016, p. 69, note O. Fouquet.

مسئولية المديرين

قد تثار مسؤولية المديرين في مواجهة الشركة، أو في مواجهة الغير. يمكن أن تتعدد مسؤولية المديرين في إطار العلاقات الداخلية. وحينئذ يثار التساؤل عما إذا كان ممكناً تقرير تلك المسؤولية على أساس ارتكاب خطأ في الإدارة^(٣٠). ويعرف هذا الخطأ بأنه عمل أو امتناع يرتكبه أحد المديرين في إدارة الشركة بما يخالف مصلحتها بوصفها شخصاً معنوياً مستقلاً. وهذا الخطأ يمكن أن تشكل مخالفة مصلحة الشركة، ويشكل سبباً سليماً للعزل. وبالمقابل إذا رفض المدير اتخاذ قرارات تخالف المصلحة العامة بناءً على طلب الشركاء يكون عزل من دون سبب مشروع، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تتعدد مسؤولية المديرين في مواجهة الغير، غير أنه يشترط في هذا الفرض إثبات ارتكابهم خطأ شخصياً قابلاً للانفصال عن وظائفهم، بحيث يمكن أن ينسب إليهم شخصياً، وإلا فلا يكون هناك مجال للبحث إلا عن مسؤولية الشركة أو الشخص المعنوي.

والخطأ القابل للانفصال يفترض توافر عدة خصائص: أن يكون عمدياً، بدرجة كبيرة، وألا يكون متفقاً مع ممارسة وظائف الشركة^(٣١). وفيما يتعلق تحديداً بمخالفة مصلحة الشركة يبدو القضاء متحفظاً من أجل السماح باعتبار هذا الخطأ قابلاً للانفصال. وعلى سبيل المثال يرفض القضاء تطبيق فكرة الخطأ القابل للانفصال في حالة موافقة المدير على منح تأمين surété يتجاوز سلطاته. ولا يوجد في النص الجديد للمادة ٢/١٨٣٣ ما ينفي تطبيق هذا القضاء، ما لم يفضل القضاء تبني فكرة واسعة للخطأ القابل للانفصال بحيث تشمل مخالفة المصلحة الاجتماعية^(٣٢).

المبحث الثاني

المسئولية الاجتماعية للمشروعات

يقتضي بحث موضوع المسؤولية الاجتماعية للمشروعات تحديد مفهوم هذه المسؤولية (المطلب الأول)، وأبعادها الاجتماعية والبيئية (المطلب الثاني)، وتنظيمها في إطار القانون الناعم (المطلب الثالث)، وفي إطار القانون الجامد (المطلب الرابع).

المطلب الأول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

أصول فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات ليست جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وترجع إلى العام ١٩٢٩^(٣٣)، وإن كان تطبيقها العملي في عالم المشروعات بدأ في العام ١٩٨٤، حينما أقرت عدة شركات متعددة الجنسيات مدونات السلوك، وخصوصاً من أجل إخضاع متعاقدتها من الباطن لشروط خاصة بمعاملة العاملين فيها، وفقاً لاتفاقيات مكتب العمل الدولي التي تقر حظر عمل الأطفال، واحترام القواعد المحلية في موضوع الحد الأدنى للأجور، وأوقات العمل، والإجازة، والتأمينات الاجتماعية الإلزامية، وأوضاع عمل لائقة.

وترجع فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروع، أو للمشروعات^(٣٤) على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى الكتاب الأخضر للجنة الأوروبية المعنون "تعزيز إطار أوروبي للمسئولية الاجتماعية للمشروعات"^(٣٥) في يوليو ٢٠٠١، ويعرفها قائلاً: الإدماج الطوعي للمتطلبات الاجتماعية والبيئية للمشروعات في أنشطتها التجارية، وفي علاقاتها مع الأطراف المعنية".

ويستطرد الكتاب الأخضر قائلاً: لا تعني المسؤولية الاجتماعية فقط الاستجابة الكاملة للالتزامات القانونية المطبقة، ولكن

⁽³⁰⁾ "Faute de gestion".

⁽³¹⁾ Com. 20 oct. 1998, n. 96. 15418, Rev. Sociétés, 1999, p. 111, note B. Sointourens; RTD com. 1999, p. 142, obs. B. Petit.

⁽³²⁾ J. Heinich, Intérêt propre, intérêt supérieur, intérêt social, Rev. So-ciétés, 2018, p. 568, n. 20.

⁽³³⁾ "Corporate Social Responsibility, Voir : S. Robin- Olivier, La responsabilité sociale de l'entreprise (RSE), RDT, 2011, p. 395.

⁽³⁴⁾ "La responsabilité sociale (sociétale) des entreprises (de l'entre-prise)".

⁽³⁵⁾ "Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises".

أيضاً الذهب أبعد من ذلك، واستثمار المزيد في رأس المال البشري والبيئية، والعلاقات مع الأطراف المعنية. وتشير الخبرة المكتسبة من الاستثمار في التكنولوجيا والممارسات التجارية المسؤولة بيئياً أنه من خلال الذهب أبعد من مجرد احترام التشريع يمكن للمشروعات زيادة قدرتها التنافسية، إن تطبيق المعايير الاجتماعية التي تتجاوز الالتزامات القانونية الأساسية في مجال التدريب، أو ظروف العمل، أو العلاقات بين الإدارة والعاملين على سبيل المثال، يمكن أن يكون له تأثير مباشر على الإنتاجية.

المسؤولية الاجتماعية للمشروعات وفكرة الأطراف المعنية

وفقاً للمفهوم المتقدم يتم تقييم الأداء الشامل للمشروع وفقاً لمساهمته في الازدهار الاقتصادي، وجودة البيئة، ورأس المال الاجتماعي أو البشري. وهذه الرؤية تفرض التوسع في نطاق الأشخاص المعنية بالمشروع فيما يجاوز الرؤية التقليدية الثلاثية: المديرين، والعمال، والمساهمون.

إن منطق التنمية المستدامة يدعو إلى تجاوز هذه النظرة الضيقة للمشروع، والعمل على توسيعها بحيث تضم ما يطلق عليه بالأطراف المعنية⁽³⁶⁾ وفقاً للرؤية الجديدة للمسؤولية الاجتماعية للمشروعات. وهذه الأطراف المعنية هي التي يؤثر أو ينعكس عليها نشاط المشروع، أو تبدو مهتمة به على أي مستوى.

والأطراف المعنية قد تكون مرتبطة بالمشروع من خلال عقود، والعلاقة التعاقدية تبرر وجود مصلحة أساسية قد تضاف إليها مصالح تابعة أخرى. ومن هؤلاء على سبيل المثال: العمال، والعملاء، والموردون، والمتعاقدون من الباطن، والبنوك. فهذه الأطراف ترتبط بعقود مع المشروع، ومن ثم تبدو لها مصلحة أساسية في استمرار المشروع. ومع ذلك توجد لبعضهم مصالح أخرى تابعة تضاف إلى هذه المصلحة الأساسية. فالعمال طرف في عقد العمل، وهم معنيون أيضاً بالمشروع في خارج نطاق العقد بمسيرة الأعمال، والاختيارات الكبرى التي يطبقها صاحب العمل. والموردون أيضاً وهم دائنون للمشروع قد يكونوا معنيين ممارساته؛ لأن مصائرهم مرتبطة ولو جزئياً.

وتوجد أطراف أخرى معنية بالمشروع وإن كانت بعيدة عنه، غير أن سلوك الأخير ينعكس عليهم، ومن هؤلاء: الجيران، وجمعيات الدفاع عن البيئة أو حقوق الإنسان، والأشخاص المحلية. وهؤلاء لا يرتبطوا بعلاقة قانونية محددة مع المشروع، غير أنه يجب عليهم الاعتماد عليه. والجانب الإيجابي لهذا الوجود المشترك للمشروع مع هذه الطائفة من الأشخاص المعنية يمكن أن يترجم بإعمال المسؤولية التقصيرية للمشرع الذي قد تؤدي أنشطته إلى إحداث ضرر بهؤلاء الأشخاص⁽³⁷⁾.

باختصار الأطراف المعنية هي الأشخاص، والجماعات، والتنظيمات التي تؤثر على عمليات المشروع، أو تكون معنية به أي: كل شخص طبيعي أو معنوي له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المشروع⁽³⁸⁾.

طبيعة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

إدماج عملية التنمية المستدامة في أنشطة المشروع هي في الأصل من طبيعة أخلاقية، وأصبحت المشروعات تدرك أكثر من أي وقت مضى أن سلوكاً مسؤولاً يمكن أن يترجم إلى نجاح تجاري مستدام.

وتترجم فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروع فكرة أخرى هي "المشروع المواطن"⁽³⁹⁾ أي: المشروع الذي يجب أو يمكن أن تدرج أنشطته، فيما يجاوز القيود القانونية، بعداً أخلاقياً في المجالات الاجتماعية والبيئية.

والمسؤولية الاجتماعية للمشروع هي أساساً عملية إرادية أو طوعية من جانب المشروع. وهذه الصفة تثير مسألة مصداقية أو جدية تعهد المشروع الذي يجب أن يستند إلى تقييم جاد ودقيق يتم بمعاونة الخبراء المحايدين، وإلا فإن هذه العملية تتحلل

⁽³⁶⁾ "Les parties prenantes, Stacrholders".

⁽³⁷⁾ F. Guy Trébulle, Responsabilité sociale des entreprises : entreprise et éthique environnementale, Répertoire des sociétés, 2003, n. 4.

⁽³⁸⁾ C. Neau- Leduc, La responsabilité sociale de l'entreprise : quels enjeux juridiques ? Droit social, 2006, p. 952.

⁽³⁹⁾ "L'entreprise citoyenne".

في النهاية، كما يقال، إلى عملية تسويق أدوات^(٤٠).

ونتيجة للفكرة القائلة بأن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات مسألة سلوك، لا يبحث المدافعون عنها بوصفها مسؤولية قانونية، وإنما بوصفها عملية مكملة لاحترام التنظيم القانوني؛ إنها بالتأكيد تعني احترام التنظيم القانوني، لكنها أيضًا تتجاوزه، إنها كما يقول المدافعون عنها عملية إرادية تمليها اعتبارات أخلاقية، أو كما تقول اللجنة الأوروبية أنها لا تستبعد احترام التشريع، لكنها تفترض على الأقل أن المشروع الذي يعلن المسؤولية عن هذا النوع من المسؤولية يستطيع الوفاء بالتزاماته.

مجال المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات يتم تدعيمها بشكل أساسي من قبل الشركات الكبيرة أو متعددة الجنسيات، إلا أنها تكتسب أيضًا أهمية في جميع أنواع المشروعات، وفي جميع القطاعات، أي ابتداءً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات متعددة الجنسيات.

ومن الأهمية مكان تطبيق هذه المسؤولية على نطاق واسع في إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشروعات متناهية الصغر^(٤١)؛ لأن هذه المشروعات تسهم بشكل أكبر في الاقتصاد والعمل.

وقد ترجمت المادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني في فرنسا هذا المضمون تمامًا على النحو الذي سيأتي بيانه.

التمييز بين المسؤولية الاجتماعية، ومصحة الشركات في قانون PACTE:

مصحة الشركة على النحو الذي كرسه المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني بعد تعديلها بقانون PACTE والذي سبق تناولها لا تشمل بذاتها "الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في نشاط الشركة"، فالصياغة اللغوية تشير بوضوح أنهما فكرتان متميزتان، وأن الأولى لا تشمل الثانية، وهو ما يعد بشكل خاص حرف (et) بعد استخدام الفاصلة^(٤٢).

وقد سبق أن اتجه مجلس الدولة في رأي له في ١٤ من يوليو ٢٠١٦ إلى القول: بأن الصياغة الجديدة للمادة ١٨٣٣ من التقنين المدني تفصل بوضوح بين الالتزام بالإدارة وفقًا للمصلحة الاجتماعية والأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية في نشاط الشركة، ومن ثم فهذه الأبعاد لا تشكل عنصرًا جديدًا ليست له صفة مالية في المصلحة الاجتماعية^(٤٣).

المطلب الثاني

الأبعاد الاجتماعية والبيئية للمسؤولية الاجتماعية للمشروعات

نعرض تباعاً الأبعاد الاجتماعية (الفرع الأول)، والأبعاد البيئية (الفرع الثاني) للمسؤولية الاجتماعية للمشروعات.

الفرع الأول

الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بنشاط المشروع

الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بنشاط المشروع متعددة ومتنوعة إلى حد كبير، فهي تشمل بوجه خاص: إدارة الموارد البشرية، والصحة والسلامة في العمل، والمجتمعات الإقليمية، والشركاء التجاريين والموردين والمستهلكين، وأخيرًا حقوق الإنسان.

(١) إدارة الموارد البشرية

أحد التحديات الكبرى التي تواجهها اليوم هو جذب العمال المؤهلين والاحتفاظ بهم. وفي هذا السياق يمكن اتخاذ تدابير ملائمة تشمل التعليم والتدريب طوال الحياة، ومساءلة العاملين، وتحسين المعلومات في المشروع، وتوازن أفضل من العمل

⁽⁴⁰⁾ "Gadget marketing".

⁽⁴¹⁾ "Les micro entreprises".

⁽⁴²⁾ J. Heinich, précité.

⁽⁴³⁾ CE, 14 Juin 2016, n. 394599 et 3 95021, Avis sur un projet de loi relatif à la croissance et à la transformation des entreprises.

والأسرة والترفيه، وتطبيق مبدأ المساواة في الأجور، وتطلعات النساء في العمل، والمساهمة في الأرباح، وأشكال المساهمة^(٤٤).

(٢) الصحة والسلامة في العمل

تقليدياً تعالج النصوص التشريعية موضوعات الصحة وأمن العمل، ومع ذلك فالاتجاه إلى الاستعانة بعوامل خارجية^(٤٥) لدى المتعاقدين من الباطن، والموردين تجعل المشروعات أكثر اعتماداً على كيفية احترام هؤلاء لمعايير الصحة والسلامة، وخصوصاً هؤلاء الذين يعملون في أماكنهم الخاصة.

(٣) المجتمعات الإقليمية

المسئولية الاجتماعية للمشروعات لها علاقة أيضاً بالاندماج في الوسط المحلي. فالمشروعات تقدم مساهمتها للجماعة المحلية بشكل خاص من خلال تقديم الوظائف، والأجور، والأداءات المختلفة، والإيرادات الضريبية وبالمقابل تعتمد المشروعات صحة المجتمعات التي تستضيفها، واستقرارها، وازدهارها. وعلى سبيل المثال تقوم غالبية المشروعات بتعيين غالبية العاملين في سوق العمل المحلي، ومن ثم لديهم مصلحة مباشرة في وجود التأهيل الضروري الذي يحتاجونه محلياً. وبالإضافة إلى ذلك تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة معظم عملائها في البيئة المحيطة.

(٤) علاقة المشروع بالشركاء التجاريين، والموردين، والمستهلكين

تعاون المشروعات مع شركائها التجاريين يمكن أن يؤدي إلى التقليل من تكاليف العمليات ورفع الجودة، كما أن اختيار الموردين لا يتم دائماً وحصرها فقط من خلال إجراءات تنافسية للدعوة للعروض؛ فالعلاقات مع الشركاء في إطار التحالفات^(٤٦)، والمشروعات المشتركة^(٤٧)، وأصحاب الامتيازات^(٤٨).

وللمشروعات الكبرى أيضاً علاقات تجارية مع الشركات الصغيرة التي قد تكون من العملاء، أو الموردين، أو المتعاقدين من الباطن، أو المنافسين، فالمشروعات تدرك أن أداءها الاجتماعي يمكن أن يعاني من ممارسات شركائها ومورديها طوال سلسلة الإنتاج، وأن تداعيات تدابير المسئولية الاجتماعية في مشروع يمكن أن لا تقتصر عليه، وإنما تنعكس أيضاً على شركائه الاقتصاديين. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على المشروعات الكبيرة التي قررت الاستعانة بمصادر خارجية لجزء من إنتاجها أو خدماتها، ومن ثم قد تتحمل مسئولية اجتماعية إضافية في مواجهة مورديها أو العاملين لديها.

(٥) حقوق الإنسان

أحد الجوانب المهمة للمسئولية الاجتماعية للمشروعات يرتبط بحقوق الإنسان، وخصوصاً فيما يتعلق بأنشطتها الدولية وسلسلة إنتاجها على نطاق الكوكب.

وهذا الجانب معترف به في أدوات دولية مثل إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية الموجهة للمشروعات متعددة الجنسيات.

وتواجه المشروعات مسائل تبدو شائكة ودقيقة: كيفية تحديد الظروف التي يختلف فيها مجال مسئوليتها عن مسئولية الحكومات، وكيفية مراقبة احترام قيمهم الأساسية من جانب شركائهم التجاريين، وما هي رؤيتهم وأسلوب عملهم في البلدان التي تنتهك فيها حقوق الإنسان بشكل متكرر؟.

وأصبحت المشروعات تحت الضغط المتزايد للمنظمات غير الحكومية وجماعات المستهلكين تتبنى مدونات السلوك التي

⁽⁴⁴⁾ "formules d'actionnariat".

⁽⁴⁵⁾ "externalisation du travail".

⁽⁴⁶⁾ "Alliances".

⁽⁴⁷⁾ "Les entreprises communes".

⁽⁴⁸⁾ "Les franchisés".

صاحب حق الامتياز هو فرد أو شركة مستقل قانوناً، ويتمتع من خلال عقد الامتياز الذي يبرمه مع صاحب الحقوق franchiseur de droits، باستعمال علامته وأساليبه التجارية نظير دفع مقابل مادي.

تعالج أوضاع العمل، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وخصوصاً في مواجهة المقاولين من الباطن أو الموردین. وتستجيب المشروعات في هذا السلوك إلى عدة مبررات من أهمها الرغبة في تحسين صورتها، والحد من مخاطر ردود الأفعال السلبية للمستهلكين.

الفرع الثاني

الأبعاد البيئية المرتبطة بنشاط المشروع

تبدو الأبعاد البيئية المرتبطة بنشاط المشروع في عدة مجالات: إدارة التداعيات على البيئة والموارد الطبيعية، والاستثمار المسئول اجتماعياً، وتقديم المعلومات البيئية، والمنتجات السليمة بيئياً.

١- إدارة التداعيات على البيئة والموارد الطبيعية

إن الحد من استهلاك الموارد، أو الانبعاثات الملوثة، وإنتاج النفايات يمكن أن يؤدي إلى الحد من الانعكاسات على البيئة. وهذا النهج يمكن أن يستفيد منه المشروع من خلال تخفيض فاتورة الطاقة، وتكاليف التخلص من المخلفات، وتخفيض نفقات المواد الأولية، وإزالة التلوث. وقد لاحظت بعض المشروعات أن استهلاكاً أقل للموارد يمكن أن يؤدي إلى ربح أعلى، وقدرة تنافسية أكبر.

٢- الاستثمار المسئول اجتماعياً

تبدو الأبعاد البيئية أيضاً في الاستثمار المسئول اجتماعياً^(٤٩). وقد ظهر هذا النوع من الاستثمار في بداية الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في الدول الأوروبية منذ سنوات. ويتجسد هذا النوع من الاستثمار باعتداده عدة معايير: عدم إنشاء مشروعات ملوثة، أو تقوم بتشغيل الأطفال، والسماح فقط بمشروعات تفصح عن أخذ البيئة والحقوق الأساسية في الاعتبار. وتلجأ المؤسسات المالية، في مواجهة تحديد هذا النوع من الاستثمار، إلى قوائم من المعايير الاجتماعية والبيئة بهدف تقييم مخاطر القرض أو الاستثمار في مواجهة المشروع. كما أنه، ومن ناحية أخرى، فالاعتراف لمشروع ما بكونه مسئول اجتماعياً يمكن أن يلعب دوراً لصالحه في سبيل إدراجه في البورصة، وهو ما يجلب له ميزة مالية ملموسة.

٣- تقديم المعلومات البيئية للمساهمين

تبدو أيضاً مراعاة الأبعاد البيئية في تقديم المعلومات البيئية من جانب المشروعات مثلاً ناطقاً لتأثير القواعد الأخلاقية على التنظيم القانوني. فقد تبنت بعض المشروعات نهجاً إرادياً يتمثل في تقديم معلومات بيئية للمساهمين أو الأفراد بهدف إبراز جهودها في تطوير الآلات الصناعية التي تتمثل في تخفيض الانبعاثات الضارة.

وقد نقلت بعض الدول مسألة نقل المعلومات البيئية من مجرد كونه نهجاً إرادياً إلى مجال الالتزام القانوني. وهذا هو الأمر في فرنسا التي أقرته بقانون NRE في ١٥ من مايو ٢٠٠١ بالنسبة للشركات المدرجة بالبورصة، فألزمها بنشر المعلومات الاجتماعية والبيئية في تقريرها عن الإدارة^(٥٠).

فالمادة L.٢٢٥-١٠٢-١ من التقنين التجاري اعتباراً من العام ٢٠١٨ تنص على أنه: يدرج بيان عن الأداء غير المالي في تقرير الإدارة، ويشمل بصفة خاصة على المعلومات المتعلقة بالعواقب على تغير المناخ لأنشطة الشركة، واستعمال الأموال، والخدمات التي تنتجها، وعلى تعهداتها الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة، والاقتصاد الدائري، ومكافحة الهدر الغذائي، ومكافحة الفقر الغذائي، واحترام رفاهية الحيوانات، والغذاء المسئول والعادل والمستدام، والاتفاقات الجماعية المبرمة في المشروع، وتأثيرها على الأداء الاقتصادي للمشروع، وأوضاع العمل للعمال، وتدابير مكافحة التمييز، وتعزيز التنوع، والتدابير المتخذة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

^(٤٩) "L'investissement socialement responsable".

^(٥٠) "Rapport de gestion".

وهذه المعلومات تكون محلاً لنشر حر ومتاح على موقع الإنترنت الخاص بالشركة.

٤- إنتاج منتجات سليمة بيئياً

أصبح العملاء تحت تأثير التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة يطلبوا التزود بمنتجات لا يكفي أن ترضي أذواقهم فقط، وإنما تكون سليمة بيئياً، فلا تسهم في تدمير البيئة بطريقة أو أخرى.

المطلب الثاني

المسئولية الاجتماعية للمشروعات

في إطار القانون الناعم

تثار غالباً مسألتان على قدر من الأهمية مناسبة دراسة المسئولية الاجتماعية للمشروعات في إطار القانون الناعم وهما: مصادر المسئولية وشرعيتها (الفرع الأول)، والجزاء المقرر على مخالفة المسئولية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

مصادر المسئولية الاجتماعية للمشروعات وشرعيتها

مصادر المسئولية الاجتماعية للمشروعات في إطار القانون الناعم

القواعد الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للمشروعات تدخل في الأصل في إطار القانون الناعم^(٥١) الذي يتميز بكونه تحفيزياً أي: غير ملزم، وعاماً أي: غير محدد، ورخوياً أي: غير مقترن بجزاء^(٥٢). ويقوم القانون الناعم بمهمة تتلخص في توجيه السلوك بأساليب أخرى غير الأمر أو الإكراه، وهذه الأساليب يجمعها جميعاً أنها غير ملزمة.

وتتميز هذه القواعد بأنها ليست صادرة عن المشرع، بل هي من صنع المشروعات، ويتم تحضيرها من جانب القانونيين بها، ثم تعرض على أجهزة الإدارة المختصة لإقرارها، وبعد ذلك تطبق على المخاطبين بها سواء كانوا مديريين، أو عمال، أو موردين، أو شركاء^(٥٣). وعلى ذلك تعد أدوات القانون الناعم تعبيراً عن قدرة الأشخاص الخاصة على وضع قانون خاص بها.

لقد أصبحت المسئولية الاجتماعية للمشروعات تدرج في سياق أكثر اتساعاً هو التنظيم أو التنظيم الذاتي للمشروعات^(٥٤).

وإذا كانت المسئولية الاجتماعية للمشروعات في الأصل نهجاً طوعياً من المشروعات يتجاوز القيود القانونية فمن الطبيعي إذن أن نجد مصادرها في القانون الناعم. وهذه المصادر يعبر عنها باصطلاحات مختلفة: مدونات السلوك^(٥٥)، أو المواثيق الأخلاقية^(٥٦) أو توصيات بشأن الخطوط التوجيهية^(٥٧)، أو أدلة المبادئ التوجيهية^(٥٨)، أو أخيراً الإعلانات^(٥٩).

ومنها تعددت مصادر المسئولية الاجتماعية للمشروعات على هذا النحو فإنها تجتمع إما في مدونات السلوك، أو المواثيق الأخلاقية.

⁽⁵¹⁾ "Droit souple".

⁽⁵²⁾ P. Deumieur, La responsabilité sociétale de l'entreprise et les droits fondamentaux, D. 2013, p. 1564.

⁽⁵³⁾ P. Herbal, La responsabilité sociétale de l'entreprise en tant que vecteur pour faire avancer les droits de l'homme par l'entreprise, D., 2013, p. 1570.

⁽⁵⁴⁾ "Régulation, auto-régulation".

⁽⁵⁵⁾ "Code de conduite".

⁽⁵⁶⁾ "Chartes d'éthiques".

⁽⁵⁷⁾ "Recommandations relatives aux lignes directrices".

⁽⁵⁸⁾ "Guides de principes directeurs".

⁽⁵⁹⁾ "Déclarations".

مدونات السلوك أو المواثيق الأخلاقية

في الوقت الذي ظهرت فيه فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات تطورت بشكل كبير مدونات السلوك والمواثيق الأخلاقية التي تصدر عن المشروعات الخاصة^(٦٠).

ومدونات السلوك أو المواثيق الأخلاقية هي إعلان رسمي للقيم والممارسات التجارية لمشروع ويتضمن قواعد تشكل الحد الأدنى، ويعلن تعهد المشروع باحترامها، والعمل على احترامها بواسطة المتعاقدين معه، والمتعاقدين من الباطن، والموردين، وأصحاب الامتياز^(٦١).

ومدونات السلوك وهي شكل من أشكال القانون الناعم تتوقف على إرادة إدارات المشروعات، فهي عمل طوعي أو تلقائي من المشروعات، وليست تعبيراً عن التزام يقع عليها.

وعلى الرغم من ذلك فقد اهتمت المنظمات الدولية بمدونات السلوك. فقد أصدرت منظمة العمل الدولية في العام ١٩٩٨ الإعلان الخاص بالمبادئ والحقوق الأساسية للعمل. أما البرلمان الأوروبي فقد أصدر قراراً في ١٥ من يناير ١٩٩٩ بشأن المعايير الأوروبية المطبقة على المشروعات العاملة في البلدان النامية، وبشأن مدونة السلوك.

ويمكن أن نشير بشكل خاص إلى الاتفاق الشامل^(٦٢)، وهو ثمرة الاتفاق المبرم في ٢٦ من يوليو ٢٠٠٠ بين منظمة الأمم المتحدة، والمشروعات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات من أجل تطوير مواطنة شركات مسؤولة، وتضم ثلاثة محاور: البيئة، وحقوق العمال، وحقوق الإنسان^(٦٣).

أما عن مضمون مدونات السلوك الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات فهو متنوع إلى حد كبير يبدأ من التأكيد على اهتمام المشروع بمسائل البيئة، مروراً بإدانة اللجوء إلى تشغيل الأطفال، أو بالحرص على مكافحة التمييز، حتى تأطير الأوضاع التي يمكن أن تؤثر في العملية التجارية مثل تنازع المصالح، وحظر أنواع من السلوك مثل مخالفة التزامات السرية أو عدم المنافسة، أو تقييد استعمال العاملين لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمشروع.

وقد تتضمن المدونات نظاماً للإنذار يسمح بإبلاغ الإدارة عن أية مخالفة لهذه الأدوات.

أما عن صياغة هذه الوثائق فهي من طبيعة الإعلانات^(٦٤)، كما أن مضمونها الذي يستوحي من الأخلاقيات ويتجرد من أي إلزام إنما يقترب من التسويق، الأمر الذي يجعل هذا النوع من الأوراق مجرد أداة للإعلان والاتصال؛ لإعطاء صورة جيدة للمشروع وخصوصاً بالنسبة للمستهلكين.

شرعية قواعد المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

الاعتراض الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية للمشروعات هو أنها بوصفها عملية إرادية أو طوعية تؤدي إلى استبعاد القواعد القانونية الاجتماعية الملزمة، بل قد تؤدي إلى إرجاء أو منع وضع هذه القواعد في قانون العمل الوطني، وذلك من خلال استباق تطور الأخير والخضوع الطوعي لقواعد ذاتية الإنشاء أي: القواعد التي تنشئها المشروعات الخاصة. باختصار المسؤولية الاجتماعية للمشروعات تبدو في نظر هذا الرأي أداة في خدمة المشروعات.

وليس من الصعب الرد على هذا الاعتراض، فالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات ليست نظاماً بهدف إلى استبعاد القواعد الوطنية أو الدولية من مصدر مؤسسي؛ فالحقيقة أنه يوجد تكامل بين المسؤولية الاجتماعية للمشروعات والتشريع الوطني بالمعنى الواسع، بمعنى أن هذه المسؤولية لا تحل محل التشريع أو تستبعده، ومبادئ هذه المسؤولية لا يمكنها إلا أن تكمل، أو

⁽⁶⁰⁾ I. Desbarats, Code de conduite et chartes éthiques des entreprises privées, regard sur un pratique en expansion, JCP, éd. E., 2003.I. "2, D. Berra, Des chartes d'entreprises et le droit du travail, Mélanges M. Despax, PU des sciences sociales de Toulouse 2002, p. 125.

⁽⁶¹⁾ N. Postel J R. Sobel (direc.), Dictionnaire critique de la RSE, 2013, V. Code de conduite.

⁽⁶²⁾ "Global Compact".

⁽⁶³⁾ "Citoyenneté corporative responsable".

⁽⁶⁴⁾ "Déclaratoire".

تضاف إلى النصوص الوطنية ولا تحل محلها. وقد أكد الكتاب الأخضر للجنة الأوروبية في العام ٢٠٠١ هذا المعنى^(٦٥)، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تسهم المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، في تطور القانون الوطني. فإقرار مدونة سلوك تدين العمل القسري، أو تشغيل الأطفال، أو تدعو إلى احترام معايير السلامة يمكن أن تدفع الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة مخالفات هذه المبادئ من جانب شركاتها التابعة، أو متعاقدتها من الباطن في البلدان النامية إلى الذهاب أبعد من المتطلبات القانونية في هذه البلدان وإلا قطعت العلاقات التجارية معها. إن المشروعات في هذا المثال تضع قواعد في مواجهة الجميع. وهذا الموقف في حال اتخاذه يدفع بالحكومات إلى التدخل من خلال التشريع الملزم بما يحقق أهداف المسؤولية الاجتماعية للمشروعات^(٦٦).

الفرع الثاني

الجزء المقرر لمخالفة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

الجزء المقرر على مخالفة مدونات السلوك والمواثيق الأخلاقية

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للمشروعات عملية طوعية فالسؤال الذي يثار هو هل تتجرد هذه المسؤولية من عنصر الإلزام بصفة مطلقة، وهل تتجرد بشكل خاص من عنصر الجزاء.

يمكن الرد على هذا التساؤل من خلال النقاط الآتية

١. المسؤولية الاجتماعية للمشروعات هي في الأصل عملية تتوقف على إرادة المشروع، ومن هنا توصف بأنها عملية طوعية^(٦٧). ويقصد بذلك تحديداً أنها اختيارية فيما يتعلق بقرار المشروع بالانضمام إليها أو لا؛ فالقرار هنا يدخل في إطار حرية الإدارة، وسياسة المشروع الاجتماعية عند عدم وجود أي أمر قانوني. الانضمام إذن للمسؤولية الاجتماعية للمشروعات يقوم على فكرة "التطوع" voluntariat.

وفكرة التطوع ليس لها دور في مجال تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، فالتنفيذ لم يعد اختياريًا facultatif، بمعنى أنه بمجرد أن المشروع قد عبر عن إرادته بالامتثال لقواعد يحدد مضمونها، فقد أصبحت هذه القواعد ملزمة. ويبدو عنصر الإلزام واضحاً في أكثر من جانب: فيجوز لأصحاب الشأن التمسك بها في مواجهة المشروع من أجل احترام تعهداته، وعلى ذلك إذا كانت التعهدات الواردة في مدونة السلوك محددة فيجوز للعامل مطالبة صاحب العمل بتنفيذها، فالتعهد من جانب واحد يمكن أن يكون سنداً للإلزام صاحب العمل في مواجهة العمال. وهكذا أدانت محكمة النقض صاحب العمل لعدم احترامه، في مجال الفصل، تعليماته التي أصدرها^(٦٨). وبالإضافة إلى ذلك تحتوي مدونات السلوك، كما بينا من قبل، على عناصر خاصة بوضع نظام الرقابة، والتقييم بشأن التأكد من تطبيقها^(٦٩).

٢. تبدأ بعض القواعد الإلزامية في التطبيق نتيجة انضمام المشروع إلى المسؤولية الاجتماعية للمشروعات مثل: المفاوضات الأمنية وتنفيذ الأعمال أو الاتفاقات المبرمة بحسن نية. وبالإضافة إلى ذلك يتم تطبيق التحفيزات المقررة لهذه المسؤولية، سواءً على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي وبشكل خاص منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة^(٧٠).

٣. ليس لقواعد المسؤولية الاجتماعية للمشروعات حتى ولو كانت تحتوي على التزامات محددة وغير واردة في إطار لائحي ميزة في أن تجعل هذه الالتزامات مشروعة لمجرد أنه تملئها اعتبارات نبيلة. وعلى ذلك يراقب القضاء مدونة السلوك إذا تضمنت نصاً غير مشروع. وبناءً على ذلك استبعد القضاء نصاً في مدونة سلوك أحد المشروعات؛ لأنه كان يشترط الحصول

⁽⁶⁵⁾ Ch. Neau- Leduc, La responsabilité sociale de l'entreprise: quels enjeux juridiques? Droit social, 2006, n. 8.

⁽⁶⁶⁾ Ch. Neau-Leduc, précité.

⁽⁶⁷⁾ "Démarche volontaire".

⁽⁶⁸⁾ Soc. 13 oct. 1993, Droit social, 1993, p. 966.

⁽⁶⁹⁾ F. Guy Trébulle, Responsabilité sociale des entreprises : entreprise et éthique environnementale, Répertoire des sociétés, n. 22.

⁽⁷⁰⁾ Ch. Neau- Leduc, précité.

على ترخيص سابق لاستعمال المعلومات ذات الاستخدام الداخلي من دون تعريف كافٍ ومحدد لهذه المعلومات؛ بالنظر إلى أنه ينطوي على اعتداء على حرية التعبير، والحق في التعبير المباشر والجماعي للعمال^(٧١).

٤. إذا كانت مدونات السلوك في الأصل تنتمي للقانون الناعم، إلا أنها تحدث أثراً ملزماً في الحالة التي يتوافر لها تكييف قانوني آخر مثل العقد، أو ملحق للائحة الداخلية.

فقد يترتب على إقرار مدونة السلوك أو الميثاق الأخلاقي الدخول في مفاوضات، وحينئذ يمكن وصف الاتفاق الذي يتم الوصول إليه بين أصحاب العمل والنقابات بالاتفاق الجماعي للعمل^(٧٢). وفي هذا الفرض يتمتع الاتفاق بقوة قانونية ملزمة سواءً في مواجهة أطرافه، أو في مواجهة العمال.

وقد تكتسب مدونات السلوك أو المواثيق الأخلاقية صفة الشروط التعاقدية إذا ما تم إدراجها في عقود العمل، أو تمت الإحالة إليها في العقد، ومن شأن ذلك أن تكون مخالفة للتعهدات العقدية من جانب العامل بمثابة أخطاء جسيمة^(٧٣). كذلك إذا أدرجت شركة مصدرية أوامر مع مورديها شروطاً خاصة بالمسئولية في عقودها التجارية، قاصدين من وراء ذلك التزام كل منهما في مواجهة الآخر، فمن ثم تكون إرادة الأطراف قد اتجهت إلى إضفاء قوة ملزمة على هذه الشروط بوصفها شروطاً تعاقدية^(٧٤).

وكلما زادت قوة المشروع زاد تأثيره أيضاً على الأوضاع المعيشية للأفراد، من خلال ظروف العمل والتدابير البيئية. وتدرجياً يتم تعديل الإطار التعاقدى لسلسلة التزود أو الإمداد. وقد أصبح للعقد وظيفة اجتماعية بمعنى أنه تحول إلى وسيلة لنشر وتدعيم ممارسات تحترم البيئة. فالمشروع الذي انضم إلى أداة من أدوات القانون الناعم سوف يعكس التزاماته على كل سلسلة التزود أو الإمداد. ففي إطار تنفيذ عقد يقوم المشروع بإدراج شرط التنمية المستدامة في الشروط العامة للعقد، ويمكن أيضاً أن يحمل المتعهد الآخر على توقيع ميثاق التنمية المستدامة الذي يحيل بدوره إلى تعهداته الطوعية، ويفرض على شركائه بالتبعية احترامها. وفي الجزء الخاص بالتزامات المتعهد يحرص المشروع على النص على أن المتعهد يبذل سواءً بنفسه أو متعاقديه من الباطن قصارى جهده من أجل تطبيق التعهدات التي انضم إليها. ويمكن أن يفرض العقد على المتعهد وضع ميثاق أخلاقي ونشره على متعاقديه من الباطن.

وأخيراً يمكن أن توجد فقرات كاملة تفرض التزامات صارمة على المتعهدين في ذلك تلك التي تتعلق بتساؤلات حول المسئولية الاجتماعية للمشروعات، واستقبال مراقبين داخليين أو خارجيين للتحقق من تطبيق الميثاق على كل أو جزء من سلسلة التزود أو الإمداد^(٧٥). وفي هذه الحالات تكتسب مدونات السلوك والمواثيق الأخلاقية طبيعة عقدية، وتلعب دوراً أو وظيفة اجتماعية على درجة من الأهمية في مجال التنمية المستدامة.

كما اعتبر القضاء بعض نصوص مدونات السلوك من طبيعة لائحية، لأنها تعد ملخصاً للائحة الداخلية؛ بسبب مضمونها الجزائي^(٧٦).

٥. إذا كانت مدونات السلوك والمواثيق الأخلاقية أدوات غير ملزمة تصدر من مشروعات خاصة، ولا تصلح من ثم سنداً للتجريم؛ إلا أن قواعد المسئولية الاجتماعية للمشروعات تشكل معطيات غير قانونية يمكن للقاضي إدخالها في تقديره للسلوك الخاطئ، وأخذه في الاعتبار ظروف الحالة، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والسياسية السائدة. ومن هنا يأخذ القاضي في الاعتبار قواعد المسئولية الاجتماعية للمشروعات في تقديره للخطأ^(٧٧).

وبناءً على ذلك استند القضاء على عدد من الوثائق الطوعية لشركة Total^(٧٨) للتأكد من التزامها بالرقابة، ووقوع تقصير في

⁽⁷¹⁾ Soc. 8 déc. 2009, n. 08-17191, D. 2010, p. 96, obs. I. Perrin, p. 548, note I. Desbarats; Rev. Sociétés 2010, p. 483, étude Bar-riere; RDT 2010, p. 171, abs. R. de Quenavdon.

⁽⁷²⁾ "Accord collectif de travail".

⁽⁷³⁾ D. Berra, Les chartes d'entreprise et le droit du travail, Mélanges M. Despax, 2002, p. 132.

⁽⁷⁴⁾ P. Abadie, Le juge et la responsabilité sociale de l'entreprise, D. 2018, p. 302, n. 10 et s.

⁽⁷⁵⁾ B. Fauvarque-Cosson, L'entreprise, le droit des contrats et la lutte contre le changement climatique, D., 2016, p.324

⁽⁷⁶⁾ P. Abadie, précité.

⁽⁷⁷⁾ P. Abadie, Le juge et la responsabilité sociale de l'entreprise, D. 2018, p. 302.

⁽⁷⁸⁾ "Charte- partie "Vetting".

جانبا في ممارسة هذا الالتزام الذي تفرضه المادة L. ٢٢/٢١٨ من تقنين البيئة التي تركز المسؤولية الجنائية على كل شخص يمارس سلطة الرقابة والتوجيه في إدارة أو سير السفينة^(٧٩). وإذا كانت الوثائق التي أخذها القضاء في الاعتبار لا تشكل قواعد المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، لكن بوصفها أدوات خاصة لإدارة مخاطر التلوث.

٦. مدونات السلوك والمواثيق الأخلاقية بوصفها أدوات غير ملزمة تصدر من مشروعات خاصة لا تصلح سنداً للتجريم. ومع ذلك تشكل قواعد المسؤولية الاجتماعية للمشروعات معطيات غير قانونية يمكن للقاضي إدخالها في تقديره عن الخطأ أي بمناسبة تقديره السلوك الخطأ البحري، وقد وجدت بوصفها أداة خاصة لإدارة مخاطر التلوث البحري صدى لها في خطط اليقظة المنصوص عليها في قانون ٢٧ من مارس ٢٠١٧، وكذلك أيضاً التدابير والإجراءات الطوعية التي تتبناها المشروعات الكبرى في إطار معايير الأيزو، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والخطوط التوجيهية للأمم المتحدة^(٨٠).

المطلب الثالث

المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

في إطار القانون الجامد

التكريس التشريعي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للمشروعات في الأصل عملية تطوعية أي تتوقف ابتداءً على مبادرة إرادية من جانب المشروع، إلا أنه لا يوجد ما يمنع المشروع من فرض مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، ومن ثم لا يترك للمشروعات أي قدر من الاختيار في الانضمام إليها، وحينئذ يتحول المبدأ من دائرة القانون الناعم إلى دائرة القانون الجامد.

بيد أن منظمات أصحاب الأعمال كانت دائماً مؤيدة لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمشروعات في دائرة القانون الناعم؛ لأنها تخشى من زيادة المنازعات الخاصة بها، وأبدت تخوفها من تعديل القانون بحيث يفرض قيوداً جديداً واجب الاتباع. ولهذا فقد تبنت مدونة AFEP-MEDEP بشأن حوكمة المشروع في نسخة ٢٠١٨ توصية تشير إلى التزام مجلس الإدارة بتقرير إنشاء قيم على المدى الطويل للمشروع، مع الأخذ في الاعتبار، بوجه خاص، الأبعاد الاجتماعية والبيئية لأنشطته.

والتكريس التشريعي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات لا يستبعد أدوات هذه المسؤولية وخصوصاً مدونات السلوك التي تنتمي بحسب الأصل إلى القانون الناعم التي يضعها المشروع بنفسه، وهو ما يعني أن قانون المسؤولية الاجتماعية للمشروعات أصبح يتكون من خليط من القواعد العامة الصادرة من السلطات العامة، والأدوات الخاصة الصادرة من المشروعات، وأصبح يترجم فكرة أن الاهتمامات الاجتماعية العامة أصبحت مسألة خاصة بالدولة والمشروعات على حد سواء^(٨١).

التكريس التشريعي لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات في القانون الفرنسي

تناول المشرع الفرنسي تكريس مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات بمناسبة تعديل المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني، وذلك بالنص على أنه: تدار الشركة لمصلحتها الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطها". وهذا النص يعني أن أخذ المشرع في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطه بشكل جوهر المسؤولية الاجتماعية للمشروعات.

وهكذا فرض المشرع التزاماً عاماً يطبق على جميع المشروعات، أيّاً كان حجمها، أو قطاع نشاطها بعدم إغفال الآثار السلبية لنشاطها الذي يمكن أن يحدثها^(٨٢)، أي إدخال العناصر الخارجية السلبية في الاعتبار^(٨٣).

⁽⁷⁹⁾ Ancien Code de l'environnement.

⁽⁸⁰⁾ P. Abadie, Précité, n. 17.

⁽⁸¹⁾ I. Desbarats, Précité.

⁽⁸²⁾ I. Desbarats, Précité.

⁽⁸³⁾ "Internalises les externalités négatives".

مضمون الالتزام بالأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاط المشروع

ويثار التساؤل عن أهمية أو مضمون هذا الالتزام. وفقاً لدراسة التقويم التشريعي للقانون يعني الالتزام لأي مدير أن يتساءل حول هذه الأبعاد، وأن هذه مرحلة ضرورية للتفكير يجب القيام بها.

وعلى هذا النحو يجعل القانون من المبدأ مجرد التزام بالتفكير أو التأمل من جانب المديرين. ومن جانبه فقد أشار مجلس الدولة في رأيه حول مشروع القانون أن الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية يعني تحفيز الشركات على بحث التأثير الاجتماعي والبيئي لنشاطها، وكذلك وعند الاقتضاء وضع هذا التأثير في الميزان مع المصالح الأخرى المكلفة بها. ومعنى آخر، وكما يقول بعض الفقه: يقع على كل مدير التساؤل عن تأثير هذه الأبعاد بمناسبة اتخاذ قراراته المتعلقة بالإدارة^(٨٤).

وهذا التحليل للمادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني يقود بعض الفقه إلى القول: التعديل الجديد لهذه المادة لا يفرض أي التزام بعدم الإخلال بالمصالح الاجتماعية والبيئية المرتبطة بنشاطها، وإنما فقط الالتزام بالتصرف بمراعاة نتائج أعمالها، أو بمعنى آخر يفرض النص على الشركة واجب العناية والحذر^(٨٥). وفي هذا المعنى أيضاً تذكر دراسة التقويم التشريعي أن التعديل لا يفرض إلا التزاماً بوسيلة فقط. يؤيد ذلك أيضاً أن وزير الاقتصاد والمالية B.L Maire في أثناء مناقشات القانون رأي أن القانون لا يفرض على المشروعات سوى مجرد الإدراك أو الوعي^(٨٦) بالأبعاد الاجتماعية والبيئية، وأبرز أن التعديل الجديد يستخدم تعبير "مع الأخذ في الاعتبار"^(٨٧) يختلف بوضوح عن تعبير "مع الأخذ في الحسبان"^(٨٨) الذي يعني فرض التزامات مادية أو موضوعية على المشروعات^(٨٩).

ومؤدى ما تقدم أن الإضافة الجديدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني لا تتعلق بالسلوك، وإنما تتعلق بعملية اتخاذ القرار. وكما تقول دراسة التقويم التشريعي للقانون إن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات بوصفها مبدأً يجب أن ترشد إدارة الشركة بالبحث قبل القرار في الآثار المحتملة لهذا القرار في المجال الاجتماعي والبيئي، وإن جوهر الأخذ في الاعتبار غير محدد، ولا يتم الكشف عنه في طبيعة القرارات، ولا في أساليبها، كما أن الأخذ في الاعتبار يجب بطبيعة الحال أن يتلاءم مع كل شركة، وخصوصاً مع حجمها ونشاطها، غير أن ذلك لا يؤثر في توجه أو مضمون القرار، إن الأخذ في الاعتبار ليس سوى مرحلة سابقة آمرة تتعلق بالتفكير الذي تم.

وحين يفرض التعديل الجديد على الشركة التفكير في النتائج الاجتماعية والبيئية لقراراتها فإنه يفرض على الشركة تبرير هذا التفكير، وبمعنى آخر إلزام الشركة بتسبب عملية اتخاذ القرار وتوثيقها. وهذه النتيجة تشكل مبدأً أساسياً في المسؤولية الاجتماعية للمشروع، وهو المبدأ الذي يترجم بقاعدة الامتثال أو التبرير^(٩٠)، بمعنى أن الشركة إما أن تمتثل للشروط التي يتطلبها الأبعاد الاجتماعية والبيئية لأنشطتها، أو تشرح لماذا خالفها.

ووفقاً لظاهر النص الجديد يجب تبرير كل قرار للشركة يتعلق بالأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية. وهذا هو رأي مجلس الدولة. غير أن دراسة التقويم التشريعي للقانون تبدو أقل تشدداً، وتشتط فقط إجراء تفكير شامل في إطار إستراتيجية الأمر الذي ينعكس بالتبعية على جميع القرارات الصادرة يومياً. وعملياً يعني ذلك أنه يقع على الشركة وضع خريطة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية لأنشطتها، مع تحديد النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة عليها، وفي ضوءها تضع الشركة سياسة الإدارة، وبحيث يقع على مديرها الامتثال لهذه السياسة وعليهم، عند الاقتضاء، تبرير الخروج عليها الذي قد يرجع إلى المصلحة الاجتماعية^(٩١).

النص كما يقول البعض ينشئ التزاماً إجرائياً جديداً يمكن أن يكون له تأثير مباشر على الطريقة التي يتخذ بها المدبرون

⁽⁸⁴⁾ B. François, Rapports de la loi Pacte en matière de gouvernement d'entreprise, Rev. Sociétés, 2019, p. 493 n. 1.

⁽⁸⁵⁾ "Prudence et diligence", P. Berlioz, Droit souple ou droit dur, un (non) choix lourd de conséquences, Rev. Sociétés, 2018, p. 644, n. 14 et 15.

⁽⁸⁶⁾ "Prise de conscience".

⁽⁸⁷⁾ "Prendre en considération".

⁽⁸⁸⁾ "Prendre en compte".

⁽⁸⁹⁾ A.N, Commission spéciale chargée d'examiner le projet de loi relative à la croissance et la transformation des entreprises, compte rendu, n. 21, séance 14 sept. 2018, p. 32.

⁽⁹⁰⁾ "Comply or explain".

⁽⁹¹⁾ P. Berlioz, précité, n. 18 et s.

قرارات الإدارة^(٩٢)، حتى ولو كان هذا الالتزام ليس له هذا التأثير على مضمون القرار^(٩٣).

الجزء على مخالفة مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات وفقاً للمادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني في فرنسا

الجزء المقرر لمخالفة الالتزام الذي تفرضه المادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني يبدو محدوداً. والجزء هنا هو جزء مدني بحت. فالأحكام التي نص عليها التعديل الجديد في المادة ٢/١٨٣٣ من التقنين المدني، كما تقول دراسة التقويم التشريعي للقانون، لا تنشئ نظاماً جديداً للمسؤولية التقصيرية؛ فأى مسؤولية للشركة أو مديرها يتم بحثها استناداً إلى عدم الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وفي إطار الحالات المقررة في القواعد العامة للشركات، وهي وجود خطأ، وضرر، وعلاقة السببية^(٩٤).

وإعمال هذا الجزء يتطلب في كل شخص تتوافر فيه مصلحة للتقاضي أن يطلب أولاً من الشركة تبرير الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطها في عملية اتخاذ القرار. وفي حالة عدم الوفاء بهذا الالتزام يمكن أن تتعقد مسؤولية الشركة، وهذه المسؤولية هي تعويض الضرر الذي كان يمكن تجنبه في حالة تنفيذ الالتزام.

وتقرير مسؤولية الشركة على هذا النحو لا يفترض فقط إثبات إخلال الشركة بالالتزام، وإنما يتطلب أيضاً إثبات وقوع ضرر نتيجة هذا الإخلال. وهذا الضرر يتمثل فقط في تفويت فرصة تجنب الضرر^(٩٥). كذلك يجب إثبات أنه إذا كان الالتزام قد احترم كان ممكناً بالتبعية تجنب الضرر، وهو إثبات يبدو صعباً، وهو ما يعني التضييق من حالات المسؤولية لمخالفة هذا الالتزام^(٩٦).

المبحث الثالث

الشركات ذات المهمة

يكتمل التطور التشريعي في فرنسا بتقرير نظام الشركة ذات المهمة الذي يعهد إليها بمهمة تحقق مصلحة عامة. وهذا النظام يفترض أيضاً تحقق سبب لوجود الشركة، وهو في نفس الوقت عنصر جديد يتقرر لأول مرة.

وعلى ذلك نبحت تباعاً سبب وجود الشركة (المطلب الأول)، ونظام الشركة ذات المهمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول

سبب وجود الشركة

فكرة سبب وجود الشركة: *Raison d'être*

يجوز أن يتضمن نظام الشركة سبباً لوجودها، وهذا الحكم اختياري يترك لتقدير كل شركة على خلاف المصلحة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية ولا يتضمن سبب الوجود التزاماً محدداً، لكنه يتناول تشجيع الشركات على عدم الاقتصار على سبب واحد للملك *raison d'avoir*، وينظر إليه على أنه يسمح بالتوجه بالبحث نحو المدى الطويل^(٩٧).

وإذا كانت الشركة غير ملزمة بتضمين نظامها سبب الوجود، إلا أنها تكون ملزمة به إذا أرادت أن تصبح شركات ذات مهمة، كما سنرى فيما بعد.

التعريف القانوني لسبب الوجود

لم تكن فكرة سبب وجود الشركة متداولة قبل قانون PACTE، ومن ثم أثر وضع تعريف لها. وقد رأى تقرير Notat-Sénard أن سبب وجود الشركة يمكن أن يقارن بشعار الدولة^(٩٨).

^(٩٢) "Perte d'une chance d'éviter un dommage".

^(٩٣) P. Berlioz, Précité, n. 23 et s.

^(٩٤) Etude d'impact, p. 546.

^(٩٥) "Perte d'une chance d'éviter un dommage".

^(٩٦) P. Berlioz, précité, n. 23 et s.

^(٩٧) X. Delpech, Loi Pacte : principales dispositions intéressant le sec-teur non lucratif, Juris associations, 2019, n.599, p.6

^(٩٨) N. Notat et J.-D. Sénard, L'entreprise, objet d'intérêt collectif, Rapport aux ministres de la transition écologique et solidaire, de la justice, de

وقد دعا مجلس الدولة في رأيه عن مشروع القانون الحكومة إلى تحديد مضمون ونطاق فكرة سبب الوجود^(٩٩). ومن جهتها اكتفت الحكومة في دراسة تقويم التأثير التشريعي بتوضيح أن سبب الوجود هو السبب أو الدافع الذي من أجله تكونت الشركة. ومع ذلك ظلت الفكرة غير محددة، الأمر الذي أدى بالموافق إلى طلب إدخال تعديل في القانون يسمح بتعريف سبب الوجود. وقد تضمنت المادة ١٦٩ من قانون PACTE إدخال تعديل على المادة ١٨٣٥ من التقنين المدني بحيث أصبحت تنص على أنه: يجوز أن يحدد النظام الأساسي سبب الوجود الذي يتكون من المبادئ التي تتبناها الشركة والتي تنوي من أجل احترامها تخصيص موارد تنفيذ نشاطها^(١٠٠). ومع ذلك يظل هذا التعريف بدوره غامضاً^(١٠١). ومع ذلك يرى بعض الفقهاء أنه يجوز أن يظهر سبب الوجود في عمل آخر غير النظام الأساسي مثل مقدمة النظام أو اللائحة الداخلية أو في أية وثيقة ملحقة^(١٠٢).

تمييز سبب الوجود عن الأفكار الأخرى

أصبحت فكرة سبب وجود الشركة قائمة إلى جوار أفكار أخرى في داخل الشركة مثل مصلحة الشركة وموضوعها الاجتماعي. فيظل سبب الوجود متميزاً عن مصلحة الشركة والمصلحة المشتركة للشركاء، فمصلحة الشركة هي مصلحة خاصة بها، وهي مصدر لمسئوليتها. ووفقاً لدراسة تقويم التأثير التشريعي سبب الوجود هو مصلحة تكميلية قد لا تكون مالية، ولا تتعارض مع مصلحة الشركة، وإن كان نشاط الشركة يجب أن يساهم في تحقيقه. ويرى البعض من الكتاب أن سبب الوجود ينير أكثر مصلحة الشركة، ويمنحها بعداً ديناميكياً، ويتجاوزها، ويلونها لتجسيد الإحساس العام بالقيمة التي يجب أن تعطى لنشاط الشركة^(١٠٣). ويرى البعض من الكتاب أن سبب الوجود هو مشروع الشركة على المدى الطويل والمشبع بالقيم بالرجوع إلى القيم البيئية أو المجتمعية أو الاجتماعية التي تحدد اختياراتها الاستراتيجية^(١٠٤). وقد رأى مجلس الدولة في رأيه عن القانون أن سبب الوجود هو خطة أو طموح أو أي اعتبار عام آخر يتعلق بتأكيد قيم الشركة أو مخاوفها على المدى الطويل.

ويتميز سبب الوجود عن موضوع الشركة L'objet social، وهو مجموع الأنشطة المنصوص عليها في النظام الأساسي التي يمكن للشركة ممارستها. صحيح أن هذه الأنشطة ينبغي أن تتم ممارستها مع احترام القيم التي تظهر في سبب الوجود، ومن ثم يوجه سبب الوجود الطريقة التي يجب على الشركة مراعاتها لتنفيذ الأنشطة الواردة في موضوع الشركة. ومن هنا وكما قال البعض إن سبب الوجود هو جوهر موضوع نشاط الشركة.

الآثار القانونية لإدراج سبب الوجود

إدراج سبب الوجود في النظام الأساسي ليس كما ذكرنا وجوبياً. غير أنه مجرد شعار، بل يترجم تعهداً من جانب الشركة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إدراج سبب الوجود لا يجعل من الشركة مشروعاً ذات مهمة، لكنه أحد الشروط الضرورية لقيام هذا النوع من المشروعات.

فبتحديد سبب الوجود يصبح محدداً لنشاط الشركة الذي يجب على المديرين أخذه بعين الاعتبار، ومن ثم يجب تقدير الأعمال الصادرة من سلطات الإدارة بالنظر إلى سبب الوجود على الرغم من أن عمومية صياغة سبب الوجود يمكن أن تكون مصدراً للمشكلات.

ويمكن أن تؤدي مخالفة سبب الوجود إلى المسؤولية المدنية للشركة أو المسؤولية المدنية للمديرين. غير أن المخالفة لا تؤدي

P'économie et des finances, du travail, 9 mars 2018

⁽⁹⁹⁾ CE, avis, 14 juin 2018, projet de loi relatif a la croissance et a la transformation des entreprises, n.105

⁽¹⁰⁰⁾ « Les statuts peuvent préciser une raison d'être, constituée des principes dont la société se dote et pour le respect desquels elle entend affecter des moyens dans la réalisation de son activité »

⁽¹⁰¹⁾ B.Clavagnier, La raison d'être en droit, Juris association, n. 598, p.3

⁽¹⁰²⁾ I. Urbain-Parleani, L'article 1835 et la raison d'être, Rev. des Sociétés 2019, p.575

⁽¹⁰³⁾ I. Urbain-Parleani, La raison d'être des sociétés dans le projet de loi PACTE du 19 juin 2018, Rev.des Sociétés, 2018, p.623.

⁽¹⁰⁴⁾ I. Urbain-Parleani, précité.

إلى بطلان العمل أو القرار^(١٠٥).

فالشركة تكون مسئولة مدنياً عن الأعمال الضارة التي ترتكب باسمها، وذلك من خلال دعوى المسؤولية في مواجهة الشركة التي تجد مجالاً خصباً في حالة المسؤولية الاجتماعية للمشروعات وفي إطار متطلبات التنمية المستدامة، وهو ما ينطبق على المسؤولية عن مخالفة سبب الوجود. فيجوز للغير رفع دعوى المسؤولية على الشركة في حالة الإخلال بسبب الوجود مادام تعهد الشركة لا يبدو كافياً. ومخاطر رفع الدعاوى ترجع بشكل كبير إلى المنظمات غير الحكومية التي يوجد منها عدد كبير في فرنسا بالإضافة على جمعيات الدفاع عن المستهلكين.

والمديرون أيضاً، وفقاً للمادة ١٨٥٠ من التقنين المدني والمادة I. ٢٢٥-٢٥١ من تقنين التجارة، مسئولون فردياً أو تضامياً في مواجهة الغير أو الشركة عن الإخلال بالأحكام القانونية أو اللاتحفية المطبقة على الشركات، أو مخالفة النظام الأساسي، أو عن الأخطاء المرتكبة في الإدارة. والشركة قد تكون هي المدعية، وقد يلجأ الشركاء أيضاً إلى رفع الدعاوى الشخصية الخاصة بهم.

وقد يكون جزاء المديرين هو العزل بواسطة الشركاء، ولكن بشرط أن تكون المخالفة جسيمة.

المطلب الثاني

نظام الشركة ذات المهمة

المقصود بالشركة ذات المهمة: *Société à mission*

الشركة ذات المهمة ليست شكلاً جديداً من الشركات يضاف إلى الشركات القائمة، وإنما الأمر يتعلق بصفة يمكن أن تطالب بها المشروعات المسجلة في الاقتصاد، وتكون مستعدة للتنازل عن أرباح قصيرة الأجل بهدف خلق قيم مستدامة إذا استخدمنا صيغة تقرير Notat-Sénard. الصفة التي تميز الشركات ذات المهمة هي إرادة الشركاء في البحث عن تأثير اجتماعي أو مجتمعي. ويمكن أن تكون الشركة ذات المهمة شركة تجارية كلاسيكية جداً أو تعاونية أو تبادلية^(١٠٦).

وفقاً للمادة ١٧٦ من قانون PACTE يمكن تعريف الشركة ذات المهمة بأنها الشركة التي تشارك إلى جانب هدف تحقيق الربح هدفاً أو عدة أهداف أخرى من طبيعة اجتماعية أو بيئية يحددها النظام الأساسي، وتحدد الشركة لنفسها مهمة السعي لتحقيقها في إطار نشاطها. ومن الملاحظ أن النص على الشركات ذات المهمة لم يكن وارداً في المشروع الأصلي المقدم من الحكومة، وإنما أدخل بناءً على تعديل مقدم من أعضاء الجمعية الوطنية^(١٠٧).

وعلى هذا النحو قدمت الشركة ذات المهمة على أنها نوع جديد من الشركات تقع في منتصف الطريق بين العالم الرأسمالي والقطاع الذي لا يسعى إلى الربح، ورأى البعض أن هذه الشركات تمنح المشروعات روحاً جديدة وغاية مشتركة.

ومن الواضح أن هذه الشركات تجمع بين هيكل قانوني قائم هو الشركات وهدف من طبيعة اجتماعية أو بيئية. وهذا الهدف يمثل اختياراً جماعياً أو تعهداً للشركاء يتجاوز مجرد التزامات تقع على عاتق المديرين أو الشخص المعنوي^(١٠٨).

الشروط الواجب توافرها للحصول على صفة شركة ذات مهمة

يتطلب القانون عدة شروط شكلية وموضوعية لاكتساب الشركة وصف شركة ذات مهمة.

أما الشروط الشكلية فهي شرطان. أما الشرط الأول فهو أن يتم النص على سبب وجود الشركة في النظام الأساسي لها. والشرط الثاني هو تقديم إقرار بهذه الصفة لدى سكرتارية المحكمة التجارية التي تقوم بنشره.

وأما الشروط الموضوعية فهي أن تتبنى الشركة هدفاً أو عدة أهداف اجتماعية أو بيئية باعتبارها مهمة يقع عليها متابعة

⁽¹⁰⁵⁾ I. Urbain-Parleani, L'article 1835 et la raison d'être, Rev. des Sociétés, 2019, p.575.

⁽¹⁰⁶⁾ A.Couret, Les sociétés à mission, D.2020, p.432

⁽¹⁰⁷⁾ E.Masset, Décret n.2020-1du 2 janvier 2020 relatif aux sociétés à mission : la fusée peut désormais décoller, Rev. des sociétés, 2020, p.207.

⁽¹⁰⁸⁾ E.Masset, Vers la société à mission ? ; Rev. des sociétés ; 2018, p.635

تنفيذها، وأن يتم النص على هذا الهدف أو الأهداف في النظام الأساسي أيضاً. ويترك القانون للشركة هامشاً حقيقياً في تحديد هذه الأهداف.

ويشترط أيضاً قيام الشركة بوضع نظام للتحقق من تنفيذ الأهداف الاجتماعية أو البيئية بواسطة جهة مستقلة عن الشركة^(١٠٩). ويتم اختيار هذه الجهة من قائمة منظمات معتمدة، وتختص بالتحقق من تنفيذ الأهداف مرة كل سنتين على الأقل. وتعطي هذه الجهة رأياً بنتيجة التحقق يرفق بتقرير لجنة المهمة.

وأخيراً يجب أن تنشئ الشركة نظاماً للرقابة الداخلية، أو لجنة مهمة comité de mission، وهذه اللجنة التي يجب أن تضم عاملاً على الأقل تكلف حصرياً بمتابعة تنفيذ المهمة، وتقدم تقريراً سنوياً يرفق بتقرير الإدارة الذي يقد إلى الجمعية العمومية المكلفة باعتماد حسابات الشركة. وتختص اللجنة بالقيام بأى عملية تحقق تراها لازمة، والاطلاع على أية وثيقة ضرورية لمتابعة تنفيذ المهمة.

نتائج اكتساب وصف شركة ذات مهمة

لا يترتب على اكتساب الشركة وصف شركة ذات مهمة الحصول على أي حوافز ضريبية أو أي مزايا أخرى تربط بهذه الصفة^(١١٠).

ومع ذلك يؤدي الاعتراف بصفة شركة ذات مهمة إلى عدة نتائج منها التعامل مع عدد من الفاعلين المختصين في مجال المهمة، وإقامة علاقات على المدى الطويل بين المشروع والعاملين لديه، والعملاء، والكيانات المهنية والإقليمية. إن ثبوت صفة شركة ذات مهمة يسمح لعدد من الشركات بالاشتراك في الاعتراف المتبادل، وإنشاء مجموعة من القيم، والثقة والتأثير في مجال المهمة. ويضاف إلى ذلك أن الشركة ستلتقي حولها المصالح الخاصة والعامّة والاجتماعية والبيئية، وتصبح مرئية أكثر في نظر المجتمع، ومن ثم تحظى بشعبية أكثر لدى المستهلكين، وتحظى بإعجاب الشركات الأخرى. وقد أعلنت عشرات الشركات عن رغبتها في التحول إلى شركات ذات مهمة.

الجزاء المقررة على مخالفة التزامات الشركة ذات المهمة

لم ينص القانون إلا على جزاء واحد في حالة مخالفة الشركة ذات المهمة لالتزاماتها.

فإذا لم يتوافر أي شرط من الشروط، أو خلصت الجهة المستقلة أن هدفاً أو عدة أهداف اجتماعية أو بيئية لم يتم تنفيذها فيجوز للنيابة العامة أو أي شخص ذي شأن رفع الأمر إلى رئيس المحكمة الذي يفصل بصفة مستعجلة؛ لإصدار الأمر إلى الممثل القانوني للشركة، مقترناً عند الاقتضاء بغرامة تهديدية، بإزالة جميع أعمال ووثائق والدعوات الإلكترونية الصادرة عن الشركة^(١١١).

الخلاصة

عرضنا فيما سبق بعض التطورات الحديثة المتعلقة بدور المشروعات الاقتصادية في مجال التنمية الاجتماعية، وهذا التطور ظهر بوضوح في قانون ٢٢ من مايو ٢٠١٩ الذي تضمن ثلاث توجهات جديدة: تقرير مبدأ مصلحة الشركة، وتكريس مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمشروعات، وتقرير فكرة الشركة ذات المهمة. وبالمقابل فماتزال هذه التطورات بعيدة عن القانون المصري الذي لم يتناول أيًا من هذه الأفكار بالتكريس التشريعي حتى الآن على الرغم من أن الفرصة كانت قد أتاحت له بمناسبة تعديل قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.

ويثير هذا التطور ملاحظتين أساسيتين: أما الملاحظة الأولى فهي أن التطور التشريعي قد سبقه تطور على المستوى القضائي

⁽¹⁰⁹⁾ « Organisme tiers indépendant »

⁽¹¹⁰⁾ A.Couret, Les sociétés à mission, D.2020,p.432

⁽¹¹¹⁾ R.Arakelian, Loi PACTE : aspects de droit des sociétés, AJ Contrats, 2019, p.272 ; A.Couret, Les sociétés à mission, D.2020,p.432

، أو على مستوى قواعد القانون الناعم غير الملزم ، ومن ثم لم يكن جديداً تماماً ، واقتصر دور التشريع فيه على إضفاء الطبيعة الملزمة. ففيما يتعلق بمصلحة الشركة فقد سبق أن كرست محكمة النقض الفرنسية هذه الفكرة في أحكامها. وأما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات فكانت بدورها محلاً للنص عليها في مدونات السلوك الخاصة بالمشروعات لاسيما الكبيرة منها. ومن هنا لم يكن باقياً إلا مرحلة أخيرة هي التي قطعها قانون ٢٢ من مايو ٢٠١٩. أما فكرة الشركة ذات المهمة فتتميز عن الفكرتين السابقتين بكونها جديدة ، وتتقرر تشريعياً لأول مرة.

وأما الملاحظة الثانية فهي أن المشرع قد لجأ إلى صياغة مصلحة الشركة والمسؤولية الاجتماعية للمشروعات والشركات ذات المهمة في عبارات موجزة تتميز في آن واحد بعمومية العبارة ودقة الصياغة بدرجة كبيرة. فالمشرع اقتصر على تكريس فكرة مصلحة الشركة دون وضع تعريف لها ، ودون تحديد الجزاء على مخالفتها ، تاركاً للفقهاء القيام بتقديم ما يراه من معايير لها ، وبيان الجزاء على تلك المخالفة ، وذلك على النحو الذي قدمناه. وكذلك الأمر حينما نص القانون أيضاً على المسؤولية الاجتماعية ، وجعلها مبدأ ملزماً على جميع المشروعات ، كان حريصاً في استخدام عباراته بالقول بأنها تؤخذ في الاعتبار عند إتخاذ القرارات المرتبة بالنشاط.

لقد قدمنا في هذه الدراسة تطوراً تشريعياً حديثاً جديراً بالمتابعة من جانب الفقه في مصر، ونأمل أن ينال من المشرع المصري الاهتمام الذي يستحقه في أقرب وقت ممكن.